



المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعي:

"التجارة"

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الأردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد وسام مهيدات

حزيران 2011

## قائمة المحتويات:

- 2 ..... ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (التجارة)
- 4 ..... مقدمة
- 6 ..... أهم مؤشرات قطاع التجارة.

## قائمة الجداول:

- 3 ..... جدول (1) تعريفات
- 8 ..... جدول (2) ترتيب مساهمة قطاع التجارة الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية
- 9 ..... جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع التجارة
- 11 ..... جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع التجارة من الاستهلاك الكلي
- 12 ..... جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع التجارة من الاستهلاك الكلي

## قائمة الأشكال البيانية:

- 10 ..... الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع التجارة
- 13 ..... الشكل (2) مدخلات قطاع التجارة حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

## ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي: (التجارة)

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 3 قطاعاتٍ فرعيةٍ تمثل قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورةٍ شاملةٍ لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع التجارة استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي 7.75%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع التجارة في الإنتاج الكلي 6.11%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع التجارة 78.14% ضمن قطاعات التجارة الفرعية.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع التجارة في الصادرات الوطنية 4.98%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع التجارة في تعويضات العاملين 10.84%.
- كان قطاع الإنشاءات أكثر استخداماً لإنتاج قطاع التجارة.
- كان قطاع العقارات المحلي أكثر استهلاكاً من قبل قطاع التجارة نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.
- كان قطاع منتجات المطاط المستورد أكثر استهلاكاً من قبل قطاع التجارة نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.

جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت، والعلوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية.</li> <li>▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.</li> </ul>
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم إستيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الاستهلاك الأسري.</li> <li>▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر.</li> <li>▪ الاستهلاك الحكومي.</li> <li>▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي.</li> <li>▪ التغيير في المخزون.</li> <li>▪ الصادرات.</li> </ul>

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

نظراً لاختلاف الموارد الطبيعية والبشرية للدول، فقد زادت أهمية التجارة كحركة اقتصادية، وزاد من هذه الأهمية ارتفاع مستوى المعيشة وتنوع السلع والخدمات. حيث أن تعدد حاجات الأفراد، وتباين توزيع المواد والمنتجات الزراعية والصناعية والاستخراجية بين الدول، أوجب قيام التجارة استجابةً لتغير جغرافية النقل والإنتاج والاستهلاك والعلاقات الاقتصادية.

وتساهم التجارة في إعادة توزيع العمالة المحلية والعالمية، حيث أصبحت العمالة تنتقل من دول ذات دخلٍ منخفضٍ إلى دول ذات دخلٍ مرتفعٍ، كانتقال العمالة من مصر و سوريا والأردن ودول شرق آسيا إلى دول الخليج أو إلى دول أوروبا وأمريكا الشمالية.

كما تساهم التجارة في انتقال رؤوس الأموال من الدول التي تعاني من نقص التشريعات المتصلة بتسهيلات الاستثمار ونقص البنية التحتية اللازمة للمشاريع، إلى الدول التي تتوفر فيها الإمكانيات لاستقبال الاستثمارات كما هو حال اليابان، وأوروبا والولايات المتحدة.

ولإدراك أهمية وضع سياسة تجارية ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع التجاري في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورةً شاملةً عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات أساساً عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها ثلاثة قطاعاتٍ فرعيةٍ تمثل قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورةٍ شاملةٍ عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداةً لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات وراسمي السياسات ومعدّي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين والمحللين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع التجارة استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن القطاع الرئيسي (تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق) ويتمثل نشاطه بالبيع

بالجملة والتجزئة لجميع أنواع السلع مثل بيع المركبات ذات المحركات، بيع وقود السيارات بالتجزئة، البيع بالتجزئة للأغذية والمشروبات والتبغ في المتاجر المتخصصة... إلخ.



## أهم مؤشرات قطاع التجارة:

### المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق في الناتج المحلي الإجمالي 9.91% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي 7.75% محتلاً بذلك المرتبة 3 من أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

### المساهمة في الإنتاج الكلي

بلغ مجموع مساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق 8.10% من مجموع الإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع التجارة المرتبة 4 من أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 6.11%. والمرتبة 1 من بين القطاعات التجارية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 3 قطاعاً فرعياً بنسبة 75.48%.

### المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم

#### والفنادق

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبّر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع التجارة 78.14% ضمن القطاعات التجارية محتلاً بذلك المرتبة الأولى.

## المساهمة في الصادرات الوطنية

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 18.05% للقطاعات التجارية والبالغ عددها 3 قطاعاتٍ فرعيةٍ و81.95% لباقي القطاعات الاقتصادية.

احتل قطاع التجارة المرتبة 5 من أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 4.98%، واحتل المرتبة 2 من بين القطاعات التجارية مساهمةً في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 3 قطاعاتٍ فرعيةٍ بنسبة 27.57%.

## المساهمة في تعويضات العاملين

وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 14.39% للقطاعات التجارية و 85.61% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع التجارة المرتبة 3 من أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 10.84%. واحتل المرتبة 1 من بين القطاعات التجارية مساهمةً في تعويضات العاملين والبالغ عددها 3 قطاعاتٍ فرعيةٍ بنسبة 75.31%.



جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع التجارة الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81
الناتج المحلي الإجمالي	3
الإنتاج الكلي	4
الصادرات الوطنية	5
تعويضات العاملين	3

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات



جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع التجارة:

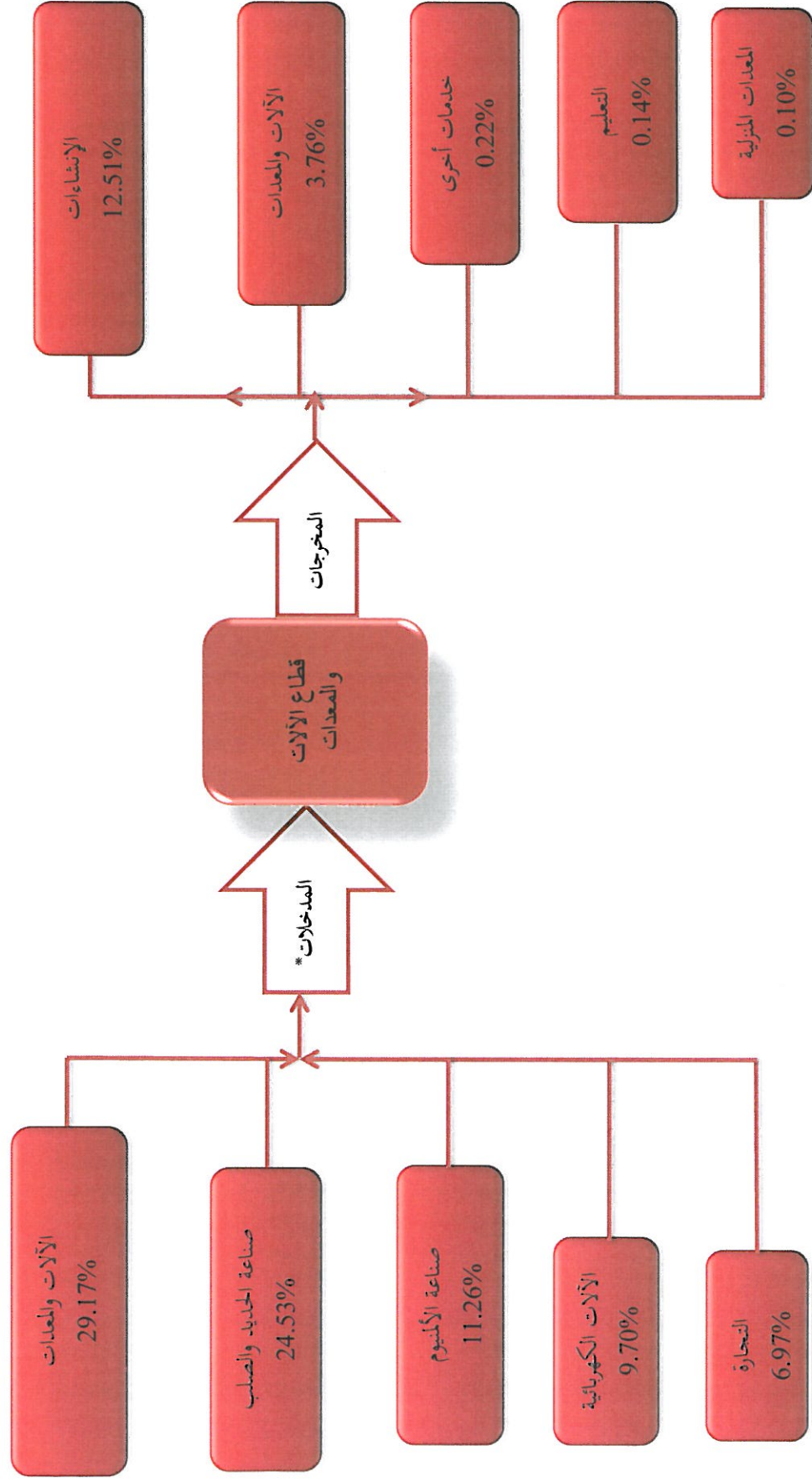
الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	الإنشاءات	8.38
2	صناعة الملابس	3.59
3	الخدمات الصحية	1.20
4	منتجات اللحوم والأسماك	1.19
5	خدمات الاتصالات	1.10
6	التجارة	1.08
7	البيض والدواجن	0.75
8	الفنادق والمطاعم	0.74
9	زيت الزيتون والزيوت الأخرى	0.68
10	المنتجات الصيدلانية	0.60
مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط		31.79
مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي		68.21
مجموع الإنتاج الكلي		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى عشرة قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع التجارة. وتبين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع التجارة حيث احتل قطاع الإنشاءات المرتبة الأولى؛ لأنه أكثر استخداماً لإنتاج قطاع التجارة بنسبة 8.38%، وجاء قطاع صناعة الملابس في المرتبة الثانية بنسبة 3.59% وقطاع الخدمات الصحية في المرتبة الثالثة بنسبة 1.20%، أما قطاع المنتجات الصيدلانية جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 0.60%.

ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع التجارة ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 31.79% ومكونات الطلب النهائي بنسبة 68.21%.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع الآلات والمعدات:



\*المدخلات: تشمل نسب الاستهلاك الوسيط الكلي (محلي ومستورد)

دائرة الإحصاءات العامة، الأردن 2011

جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع التجارة من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	العقارات	21.37
2	قطاع البنوك	15.25
3	خدمات الأعمال	6.58
4	خدمات النقل الأخرى	6.42
5	خدمات الاتصالات	4.26
6	المنتجات النفطية المكررة	3.78
7	الكهرباء	3.39
8	التخزين	3.19
9	خدمات أخرى	2.99
10	التجارة	2.87
<b>مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع</b>		<b>86.42</b>
<b>مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع</b>		<b>13.58</b>
<b>مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع</b>		<b>100</b>

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء أكان ذاتياً (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية تُستخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع التجارة. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع العقارات المرتبة الأولى بين القطاعات التي يستهلك قطاع التجارة مخرجاتها بنسبة 21.37%، في حين جاء قطاع البنوك في المرتبة الثانية بنسبة 15.25%، وقطاع خدمات الأعمال في المرتبة الثالثة بنسبة 6.58%. وفي المقابل، جاء قطاع التجارة في المرتبة العاشرة بنسبة 2.87%.

جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع التجارة من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	منتجات المطاط	6.70
2	هياكل المركبات والمقطورات	2.36
3	الآلات الهندسية	1.23
4	صناعة الصابون والمنظفات	0.89
5	المنتجات البلاستيكية	0.81
6	المنتجات النفطية المكررة	0.75
7	الكهرباء	0.24
8	منتجات المعادن المشكلة	0.23
9	صناعة الورق ومنتجاته	0.19
10	الطباعة والنشر	0.15
<b>مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع</b>		<b>13.58</b>
<b>مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع</b>		<b>86.42</b>
<b>مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع</b>		<b>100</b>

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى عشرة قطاعات اقتصادية تُستخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع التجارة. وقد احتلت منتجات قطاع منتجات المطاط المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل قطاع التجارة بنسبة 6.70%، وجاء قطاع هياكل المركبات والمقطورات المرتبة الثانية بنسبة 2.36%، وقطاع الآلات الهندسية في المرتبة الثالثة بنسبة 1.23%. وفي المقابل، جاء قطاع الطباعة والنشر المرتبة العاشرة بنسبة 0.15%.

الشكل (2) مدخلات قطاع الآلات والمعدات حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

